يوآف بيلد (*)

من الصهيونية إلى الرأسماليّة وبالعكس

الاقتصاد السياسي لدولة الليبرالية الحربية الجديدة في إسرائيل

كانت سنوات التسعينيات من القرن العشرين بمثابة استراحة خاصة في تاريخ الاستعمار الصهيوني في فلسطين؛ فمنذ مؤتمر مدريد ١٩٩١، مرورا بالنجاح الكبير للعمل في انتخابات ١٩٩٢،[١] وصولا إلى اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، بدا أن مشروع الاستيطان الصهيوني وصل إلى أقصاه، وأن إسرائيل باتت جاهزة لإقامة سلام مع الحركة الوطنية الفلسطينية عن طريق الإخلاء الجزئي للضفة الغربية وغزة. وقد تضافرت عوامل كثيرة، اقتصادية وسياسية، محلية ودولية، لخلق هذا الانطباع، الذي نعلم الآن، مع شيء من الإدراك، أنه كان خداعا بصريا.

من خلال منظورنا هذه الأيام، نعرف أن «عملية السلام» أخرجت عن سكّتها نهائيا، ربما من قبل إيهود باراك، في تموز ٢٠٠٠، وأن الولايات المتحدة لم تكتف بأنها لم تفرض السلام، أيا كان نوعه، على إسرائيل، كما تمنى كثيرون، وإنما تخلت كليا عن زعمها أنها تعمل كوسيط شريف، وانحازت إلى جانب إسرائيل، منذ تلك اللحظة.

في هذه المقالة، سوف أتبنى الدفاع عن نظرية تقول إن القوى المحليّة، وأساسا القوى الاقتصادية، كانت هي المروجة الرئيسة لعملية أوسلو، كما سأطرح تفسيرا لفشل تلك العملية (وفشل تحليلنا لها) وللواقع الحالي للمجتمع الإسرائيلي والصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

تحرير المجتمع الإسرائيلي [٢]

محاولة الإخلاء الجزئية للمناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ كانت عنصرا واحداً من عملية أوسع لتحرير المجتمع الإسرائيلي. وقد استلزم التحرير تغييرا لموضع السيادة من الدولة إلى السوق، ومن هذا المنطلق، فإن الليبرالية المحلية جعلت إخلاء المناطق المحتلة

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب.

وإذا كان الجيل الثاني من قادة العمل الصهيوني (مثل إسحق رابين وشمعون بيريس) حصلوا على أعمالهم من خلال بيروقراطيات عامة متنوعة، فإن أبناء الجيل الثالث، الذين ترعرعوا بعد العام ١٩٦٧، اتجهوا نحو القطاع الخاص. وهم الأبطال الرئيسيون لليبرالية السياسية والاقتصادية، ولدمج اقتصاد إسرائيل في السوق العالمية من خلال تخفيض التعرفة والعوائق الإدارية.

يبدو كعامل بنائي إلزامي. وكما سأوضح ذلك، على أي حال، فإن فشل الإخلاء لم يوقف الليبرالية ولكنه منحها شخصية جزئية، هي لذلك على وجه الخصوص شخصية قاسية.

تاريخيا، فإن دولة إسرائيل، بالرغم عن أنها رسميا دولة ديمقراطية، إلا أنها دولة طفيلية، مرتبطة بآليات مكثفة، ولديها سيطرة على المصادر الاجتماعية، إما بشكل مباشر، أو من خلال الهستدروت. وخلال توالي السنوات، فإن اقتصاد إسرائيل، الذي تموّله إلى حد كبير تحويلات أحادية الجانب، أضعفت سيطرة الدولة والهستدروت لصالح اهتمامات الأعمال الخاصة. [٣] وهذا الانتقال القطاعي أثر على حظوظ الجيل الشاب من نخبة الأشكناز العريقة التي تنتمي إلى حزب العمل. وإذا كان الجيل الثاني من قادة العمل الصهيوني (مثل إسحق رابين وشمعون بيريس) حصلوا على أعمالهم من خلال بيروقراطيات عامة متنوعة، فإن أبناء الجيل الثالث، الذين ترعرعوا بعد العام ١٩٦٧، اتجهوا نحو القطاع الخاص. وهم الأبطال الرئيسيون لليبرالية السياسية والاقتصادية، ولدمج اقتصاد إسرائيل في السوق العالمية من خلال تخفيض التعرفة والعوائق الإدارية.

وعندما عاد العمل إلى الحكم في العام ١٩٩٢، فإن هذه المجموعة، وقد عملت من خلال الجناح الليبرالي للعمل، بزعامة حاييم رامون ويوسي بيلين وأبراهام بورغ، ومن خلال ميرتس أيضا، بدأت تبذل جهدا مواظبا في تجريد الهستدروت من اقتصاد القطاع العام عموما، وفي تصغير شأن دولة الرفاه.

وفي ظلّ حكومة العمل (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦)، تم تشريع إصلاحات ليبرالية متطرفة في المناطق الرئيسة للاقتصاد والمجتمع.

ومن أبرز التشريعات ما يلي:

● **خصخصة الاقتصاد.** وقد تمّ تجريد الهستدروت من ملكية مصادر الإنتاج، كما فقد سيطرته على الصندوق الصحي. وجرّدت الدولة نفسها بأسرع ما استطاعت، من الأصول الاقتصادية، حتى في الصناعات المتعلقة بالأمن، مثل صناعة السلاح والبحث العسكري والتطوير.

● **إصلاح الرعاية الصحية.** تسلمت الدولة مسؤولية الإدارة المالية لجهاز الرعاية الصحية للمرضى، ممولة إياه من خلال ضريبة صحية، لا من خلال ضرائب عضوية تطوعية في مختلف صناديق الصحة (المرضى). وعلى الرغم من توحيد تغطية الرعاية الصحية التي نتجت عن هذا القرار، إلا أنه شكّل تراجعا لدولة الرفاه، وخطوة واسعة في اتجاه خصخصة جهاز الرعاية الصحية.

ومع هذا الإصلاح، أخذت مختلف صناديق الصحة، وعلى رأسها الصندوق الذي يملكه الهستدروت، توفر الخدمات الصحية على قاعدة من العجز الصعب في الميزانية، مع قيام الدولة بتغطية هذا العجز سنويا.

والآن، ومع استمرار الصناديق الصحية الموجودة في تقديم خدمات الرعاية الصحية، فإن القانون يطالبها بالعمل في حدود ميزانية مقرّة رسميا، مكوّنة من الضريبة الصحية، ومساهمة غير محدّدة من الدولة. ولأن الدولة، ممثلة بالبيروقراطية في وزارة المالية، تحاول أن تسهم بأقل قدر ممكن، فإن هذا يعني بالضرورة تدهورا في الخدمات، في نقص يلتقطه مزوّدو الرعاية الخاصة، لأولئك القادرين على الدفع.

وهكذا، ففي العام ٢٠١٠ ارتفعت نسبة مساهمة المصادر الخاصة في الرعاية الصحية القومية إلى ٣٥٫٥٪ (The Marker، ١٣ و ١٨حزيران ٢٠١٢). [٤] ومن الشواهد السياسية الواضحة على ذلك أن القانون الجديد منع الصناديق الصحية من تشكيل عضويتها الخاصة، وجعلها مشروطة بالعضوية في أي منظمات أخرى. وقد خدم ذلك القانون الروابط بين الهستدروت وصندوقه الصحي، ولكنه حرم الهستدروت من وسائله المهمة لجذب العضوية.

● **التعليم.** أسقط جهاز التعليم كلّ مزاعمه حول توفير تعليم نوعيّ على قاعدة المساواة وعدم التمييز الداخليّ يهوديا. وتحت الموانع الأيديولوجية لـ «التميز»، و «اختيار الآباء»، و«استقلالية المدارس»، أصبح الجهاز في تجزئة مضاعفة، مع تعليم محترم للأطفال الذين يستطيع آباؤهم أن يدفعوا، وتعليم دون المستوى لكل شخص آخر.

على أي حال، فإن الحقوق المضمونة في هذه القوانين يفترض أن تفسر على ضوء قيم البلاد كدولة يهودية وديمقراطية. وقد حصر ذلك تطبيقها في موضوع الحرية الدينية، وموضوع حقوق الفلسطينيين من مواطني الدولة، دون ذكر حقوق الفلسطينيين غير المواطنين. وليس هناك ما هو أوضح من أن الحقوق التي ضمنها هذان القانونان هي حقوق مدنية وسياسية فقط، بما في ذلك حقّ الملكية، ودون الحقوق الاجتماعية.

● **التغييرات الدستورية**. ويمكن تصنيف هذه التغييرات تحت عنوانين: الإصلاح الانتخابي، وتشريع حقوق الإنسان.

وقد حدث تغييران مهمان في نظام الانتخاب: الانتخابات الداخلية الأولية، والانتخاب المباشر والشخصي لرئيس الحكومة من قبل مجموع الناخبين (ما يجعل رئيس الحكومة شبه رئيس، على الطريقة الأميركية). برز أثر هذه التغييرات في إضعاف الأحزاب السياسية، وبشكل يبدو مناقضا، في إضعاف رئيس الحكومة، وزيادة تأثير المانحين الكبار الذي يستطيعون تمويل الحملات الانتخابية. لهذا السبب، ألغيت هذه الإصلاحات مع بداية الألفية الثالثة: الانتخابات العامة للعام ٢٠٠٢ أجريت على النظام القديم، نظام ما قبل موديل ١٩٩٦، والانتخابات الداخلية انتهت في الليكود، الذي خرج من تلك الانتخابات حزباً مسيطراً بوضوح.

وفي حقل حقوق الإنسان، سنّ قانونان أساسيان (يتمتعان بصفة دستورية) عشية انتخابات العام ١٩٩٢: الكرامة الإنسانية والحرية، وحرية التشغيل. من خلال بعض التفسيرات، تضمن هذان القانونان معاً ما لا يعتبر أقلّ من ثورة دستورية، وبذلك سمحا، لأول مرّة، بالمراجعة القضائية للقوانين الأساس.

على أي حال، فإن الحقوق المضمونة في هذه القوانين يفترض أن تفسر على ضوء قيم البلاد كدولة يهودية وديمقراطية. وقد حصر ذلك تطبيقها في موضوع الحرية الدينية، وموضوع حقوق الفلسطينيين من مواطني الدولة، دون ذكر حقوق الفلسطينيين غير المواطنين. وليس هناك ما هو أوضح من أن الحقوق التي ضمنها هذان القانونان هي حقوق مدنية وسياسية فقط، بما في ذلك حقّ الملكية، ودون الحقوق الاجتماعية.

لذلك فإن هذه القوانين لا يمكن أن تستخدم للدفا ع عن علاقات العمل التقدمية نسبيا، وتشريعات الرفاه الاجتماعي التي تعرّضت للهجوم في سياق تحرير الاقتصاد. والمجموعة المسؤولة عن هذه التغييرات ـ الطبقة الوسطى العليا، الجيل الثالث من الأشكنازية العريقة ـ وفرت أيضا، وعبر حركة «السلام الآن»، تعزيزاً رئيسا لعملية الإخلاء.

وقد تأسست «السلام الآن» في العام ١٩٧٨ مع «رسالة الضباط»، وهي عريضة وجهت إلى رئيس الحكومة مناحيم بيغن تطالبه بعدم تضييع فرصة السلام التي وفرتها زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في العام ١٩٧٧. وقد وقعت الرسالة من قبل ٣٤٨ محارباً قديماً من وحدات النخبة العسكرية ـ كلهم مواطنون إسرائيليون، وكلهم يهود، وكلهم ذكور، ومعظمهم من الأشكناز العلمانيين الذي يحملون رتب ضباط في الاحتياط العسكري. ومعظم الموقعين كانوا طلابا أو أعضاء في حركة الكيبوتسات في ذلك الوقت، ومعظمهم كانوا قد تخرجوا في الأعمال أو التخصصات الأكاديمية والسياسية للنخبة. ومن المثير، ولو رمزيا، أن عومري بادان، أحد المؤسسين، وأول رئيس للسلام الآن، يملك الآن امتياز ماكدونالد في إسرائيل. [٥]

من التحرير إلى تصفية الاستعمار

مع التغييرات البنيوية في الاقتصاد، وفي فرصهم الشخصية، اعتبر أبناء الجيل الأشكنازي الثالث الدولة عائقا بدلا من معين، أمام نجا ح اقتصادهم. وهم كنخبة أعمال مثقفة، شعروا بما يكفي من ثقة للتنافس في سوق مفتوحة، محليا ودوليا. ولم يعد همهم أن يكونوا محميين داخل السوق، بل توسيعه إلى أبعد مدى ممكن. ولكن الفرص الدولية المتاحة للعمل الإسرائيلي بمعايير عملياتهم في الخارج، أو معايير الاستثمار الأجنبي في إسرائيل، كانت محدودة، بسبب الصراع العربي الإسرائيلي. فالمقاطعة العربية الثانوية، والاعتبار العام للمنفعة الاقتصادية والسياسية، أحالتا التعاون مع المؤسسات الإسرائيلية إلى مخاطرة، بالنسبة لعديد من الشركات الأجنبية والدول [٦].

لهذه الأسباب، فإن تسوية الصراع ـ بما يعني، بالتالي، تصفية استعمار أجزاء من المناطق المحتلة من خلال تفاهمات مع منظمة التحرير الفلسطينية ـ أصبحت ضرورة اقتصادية لمجتمع الأعمال الإسرائيلي. وبعد اتفاق أوسلو، انفتحت أسواق أجنبية عديدة كانت مغلقة أمام المؤسسات الإسرائيلية، في الشرق الأوسط وخارجه،

دعم مجتمع الأعمال الإسرائيلي للعملية السلمية حرّكته مصلحتان رئيستان: تقليص حجم الدولة، بما في ذلك شبه الدولة في الهستدروت، والاندماج في الاقتصاد الدولي. لكن تحرير الاقتصاد، ما دام يحدث تحت ظروف انتعاش نسبي، لا يكتمل إلا بتحرير مواز للسياسة. وفي السياق الإسرائيلي، لم يتطلب ذلك سلاما مع الفلسطينيين وحسب، وإنما تدويل بنية المواطنة أيضا، من أجل تقليص المعيقات الإثنية التي تتدخل في عملية السوق الحساسة

ما قاد إلى انتعاش اقتصادي غير مسبوق في البلاد. وبالمنطق نفسه، تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد الإسرائيلي بعد أوسلو، ولم يكن له وجود تقريبا من قبل.

دعم مجتمع الأعمال الإسرائيلي للعملية السلمية حرّكته مصلحتان رئيستان: تقليص حجم الدولة، بما في ذلك شبه الدولة في الهستدروت، والاندماج في الاقتصاد الدولي. لكن تحرير الاقتصاد، ما دام يحدث تحت ظروف انتعاش نسبي، لا يكتمل إلا بتحرير مواز للسياسة. وفي السياق الإسرائيلي، لم يتطلب ذلك سلاما مع الفلسطينيين وحسب، وإنما تدويل بنية المواطنة أيضا، من أجل تقليص المعيقات الإثنية التي تتدخل في عملية السوق الحساسة (في وقت كتابة هذه المقالة، كانت حكومة نتنياهو تقود حملة موجهة لإقناع أصحاب الأعمال الخاصة بتوظيف المختصين من مواطني الدولة الفلسطينيين).

بنية المواطنة الإسرائيلية لا يمكن تدويلها، على أي حال، قبل إلغاء أسطع تضارب فيها ـ وجود ثلاثة ملايين فلسطيني غير مواطنين، كلهم محرومون من الحقوق، تحت نظام السيطرة الإسرائيلية. وكان هذا يوفر سببا إضافيا لإنهاء الاحتلال.

معارضة الليبرالية وتصفية الاستعمار

إن الليبرالية عموما، وتصفية الاستعمار خصوصا، ولدا قوى معارضة قوية في المجتمع الإسرائيلي. والمعارضة المعلنة والمفتوحة لتصفية الاستعمار جاءت من قبل المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة، ومن قبل مؤيديهم. وقد توجت هذه المعارضة بحادثين مأساويين: مذبحة غولدشتاين في الخليل في العام ١٩٩٤، التي أطلقت حملة حماس الإرهابية ضد عملية أوسلو، ثم اغتيال رئيس الحكومة إسحق رابين في العام ١٩٩٥. هذا الفصيل من المعارضة معروف جيدا، ولا يحتاج إلى تحليل مفصل. (أما عن الآخر، وهو مصدر معارضة أكثر قوّة، فهو ـ الجيش الإسرائيلي ـ الذي عمل بطرق أكثر براعة، وصمتا؛ أنظر ما يلي).

وليس لكونها أقلّ أهمية، لكن لأنها أقلّ تعرّضا للتفهم، كانت معارضة الليبرالية ككل في قطاعات واسعة من الجمهور اليهودي، لأسباب ثقافية واقتصادية معا. على مستوى الاقتصاد، كانت آثار تحريره يمكن أن تلاحظ بوضوح في سرعة نمو الفوارق في توزيع الدخل، الذي اتسم به الاقتصاد الإسرائيلي منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين. وبينما تمّ تسكين تدني الدخل إلى حدّ ما لدى الشرائح المتدنية اقتصاديا، بالدفعات المحوّلة، إلا أن هذه الدفعات، والخدمات الاجتماعية عموما، كانت صفقات لضغوط سياسية من قبل داعمي تحرير الاقتصاد. وكنتيجة لذلك، أفسد التعليم، وأفسدت الرعاية الصحية بشكل واضح، بالنسبة لمن لا يستطيعون تحمّل الاستكمال الخاص للخدمات المتآكلة التي تقدمها الدولة. كما أن الدفعات المحولة أخذت تنكمش أيضا، لكنها لم تصب بضربة قاضية حتى عودة الليكود إلى السلطة في العام ٢٠٠١.

على أي حال، فإن معارضة تحرير الاقتصاد لم تكن مرتبطة بالاقتصاد، وإنما بمعايير ثقافية وسياسية. وكان ذلك يجري من خلال ثلاثة عوامل:

(١) لم تكن السياسة الاقتصادية موضوع جدل بين الأحزاب السياسية الرئيسة على الأقلّ منذ ثمانينيات القرن العشرين.

(٧) أول برنامج تحرير جاد وناجح هو الذي أطلق في العام ١٩٨٥ من قبل حكومة وحدة وطنية تم تقاسم السلطة فيها بالتساوي بين العمل والليكود. (خط الصدع فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية داخل حزب العمل، يقع بين برلمانييه وأجنحته في الهستدروت. لذلك، ففي العام ١٩٩٤، استولى الليبراليون الجدد في حزب العمل على الهستدروت وجرّدوه من أسلحته). وفي غياب أي قوة رئيسة، سياسية أو اجتماعية مثقفة في المجتمع، تقدّم تحليلا اقتصاديا مختلفا، فإن التعبير عن معارضة الليبرالية الاقتصادية الجديدة اقتصر على المعايير الأخلاقية. وفي السياق الإسرائيلي، كان ذلك يعني، بشكل محتوم، أن التعبير عن المعارضة سيتخذ منحى الإثنية اليهودية القومية.

(٢) بينما كان المزراحيم (اليهود الشرقيون)، وهم الضحايا الرئيسون لليبرالية الجديدة، مهمّشين في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، اقتصاديا واجتماعيا، وسياسيا، وثقافيا، وهم في المجتمع الإسرائيليّ ككل، لم يشكلوا وحدة ملحقة، بل مجرّد جماعة شبه ملحقة، فقد كانوا يقعون بين يهود الأشكناز في القمة، والفلسطينيين، المواطنين منهم وغير المواطنين، في القاع. ومع وجودهم في هذا الوضع الوسط، كيّف المزراحيم أنفسهم للاصطفاف مع الدولة اليهودية، ومع الأشكناز الذين يحكمونها، لا مع الفلسطينيين، الذين يتقاسمون معهم كثيراً من السمات الاقتصادية والثقافية. وعلى العموم، فإن المزراحيم لم يطوروا مفهوما لتهميشهم، لا من خلال الطبقة، ولا وسط المعايير الإثنية لليهود، بل بالمعايير الثقافية، حيث أكدوا يهوديتهم، القيمة الوحيدة التي تجمعهم بالأشكناز، كقاعدة لمطالبهم للمساواة الاجتماعية والاقتصادية.

(٣) على الجبهة الثقافية، استلزمت الليبرالية، أولا وقبل كلّ شيء، العلمانية. وقد لقيت جميع عناصر الوضع الراهن، التي سادت في العلاقات بين الدولة واليهود المتدينين في إسرائيل ـ استقلال المحاكم الحاخامية في مسائل الأحوال الشخصية، واحترام السبت، واحترام الكاشير في الأجواء العامة، واستثناء طلاب اليشيفاه من الخدمة العسكرية ـ تحديا من قبل اليهود الليبراليين العلمانيين. هذه التحديات وجدت لها حلفاء مهمين في المحكمة العليا الليبرالية، وفي المليون مهاجر من الاتحاد السوفياتي السابق، وعدد كبير منهم ليسوا يهودا بالتعريف الأرثوذوكسي المتدين. يضاف إلى ذلك: حقوق المرأة، والتسامح مع تنوّع السلوك الجنسي، والأمركة الثقافية، وتنامي المحافظة السياسية لدى الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، كل ذلك ساهم في زيادة قلق العناصر الأكثر تقليدية في المجتمع، التي تتشكل في معظمها من مزراحيم الطبقة الدنيا.

أول محاولة ناجحة لتنظيم المزراحيم سياسيا تزامنت مع بزوغ الليبرالية الاقتصادية، ولكنها كانت توجه بمعايير ثقافية دينية. شاس، التي ظهرت في المشهد القومي في العام ١٩٨٤، توجهت نحو دوائرها الانتخابية من طبقة المزراحيم الدنيا برسالة حول التضامن اليهودي وإحياء القيم اليهودية التقليدية التي دنست من قبل الثورة الصهيونية الأشكنازية العلمانية. وقد استكملت شاس هذه الرسالة بخطاب حول العدل الاجتماعي، وبخلق منظومة مؤثرة لتشريعات خاصة بها للخدمة الاجتماعية. وهي لم تطرح رؤية اقتصادية بديلة، على أية حال، كما صوتت بثبات، بعد شيء من المساومات، لصالح كل إجراء اقتصادي ليبرالي قدمته الحكومة.

خلال خمسة عشر عاما من وجودها، تظاهرت شاس بموقف

أول محاولة ناجحة لتنظيم المزراحيم سياسيا تزامنت مع بزوغ الليبرالية الاقتصادية، ولكنها كانت توجه بمعايير ثقافية دينية. شاس، التي ظهرت في المشهد القومي في العام ١٩٨٤، توجهت نحو دوائرها الانتخابية من طبقة المزراحيم الدنيا برسالة حول التضامن اليهودي وإحياء القيم اليهودية التقليدية التي دنست من قبل الثورة الصهيونية الأشكنازية العلمانية. وقد استكملت شاس هذه الرسالة بخطاب حول العدل الاجتماعي، وبخلق منظومة مؤثرة لتشريعات خاصة بها للخدمة الاجتماعية. وهي لم تطرح رؤية اقتصادية بديلة، على أية حال، كما صوتت بثبات، بعد شيء من المساومات، لصالح كل إجراء اقتصادي ليبرالي قدمته الحكومة.

معتدل نسبيا تجاه الصراع الإسرائيلي العربي، وعملت على أن تكون لها علاقات بنّاءة مع الفلسطينيين من مواطني إسرائيل. هذا الموقف عكس المرجعيات السياسية لمعظم نخبة الحزب، وخصوصا لدى قيادته الروحية والسياسية تحديدا: عوفاديا يوسيف وآرييه درعي. وكان ذلك يناقض وجهة نظر الغالبية من مصوتي الحزب، ومعظمهم من الطبقة العاملة والطبقة الوسطى الدنيا من المزراحيم.

ومع تغير القيادة من آرييه درعي إلى إيلي يشاي، اصطفّ موقف الحزب تجاه الفلسطينيين، المواطنين وغير المواطنين، إلى جانب جمهوره من الناخبين.[٨] وهكذا انسحب حزب شاس من حكومة إيهود باراك الائتلافية عشية قمة كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠، تاركا إياه مع حكومة أقلية، بمجرّد أن وصلت عملية أوسلو إلى لحظة الحقيقة.

موقف المزراحيم في الطبقة الدنيا من الفلسطينيين يشكله عاملان، إضافة إلى القلق الذي سببته الليبرالية: التنافس في سوق العمل، وسياسة الهوية. على مدى جيل، من ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣، عايش المزراحيم تنافسا لصيقا مع الفلسطينيين في سوق العمل الثانوية. نتجت عن ذلك مشاعر خوف وعداء، تجاه الفلسطينيين، مع رغبة عند عديد من المزراحيم، في إبعادهم عن المجتمع ككل و/ أو تحديد حقوق المواطنة بجدية، عند من لا يزالون مواطنين.

وفي تنافسهم مع العمال الفلسطينيين، وفي سياق الاندماج بالنظام الإسرائيلي عموما، يملك المزرحيم ميزة مهمة تجاه الفلسطينيين، هي هويتهم اليهودية. لذلك كانوا معنيين بشكل طبيعي بتعزيز القيمة السياسية لهذه الهوية، فوق كل أنواع التضامن الاجتماعي، كالمواطنة أو الطبقة أو حتى الخلفية المزراحية. وتعزيز الهوية اليهودية يعني بالضرورة الرهان بها أمام آخر معيّن ـ الفلسطينيين ـ خصوصا وأن المزراحيم يشتركون في العديد من خصائص الثقافة العربية مع الفلسطينيين.

ويميل استطلاع رأي حول الموقف أجراه آشير آريان مع بداية العام ٢٠٠٢ إلى تأكيد هذه الأولويات عند مصوتي شاس. فإن ٨٩٪ ممن يصوتون لشاس في الاستطلاع، مقابل ٦٠٪ من مجموع المشاركين فيه (وهم من اليهود الإسرائيليين فقط)، عارضوا السلام مع الفلسطينيين، الذي يقوم على خطة كلينتون (٢٠٠٠). وأكثر من ٦٠٪ من مصوتي شاس إلى جانب تهجير الفلسطينيين غير المواطنين، مقارنة بما هو أقل بقليل من ٤٦٪ من المشاركين. والمزراحيم عموما أيدوا هذا الخيار بنسبة أعلى بين المشاركين، ٤٨٪، بينما أيده الأشكناز بأقلّ نسبة ـ حوالي ٤٢٪ (آريان ٢٠٠٢).[٩]

الانتفاضة الثانية وما بعدها

إن الظروف التي أحاطت بانفجار الانتفاضة الثانية أخرجت إلى النور ذلك الدور الذي لعبه الجيش الإسرائيلي في تقويض عملية أوسلو. وكما أوضح بن كاسبيت في صحيفة معاريف، في الذكرى الثانية لانتفاضة الأقصى، ففي الأسابيع الثلاثة الأولى للانتفاضة، أطلق الجيش الإسرائيلي مليون قذيفة في الأراضي المحتلة (٧٠٠ ألف في الضفة الغربية، ٣٠٠ ألف في غزة) ضدّ متظاهرين معظمهم غير مسلح. ونتيجة لذلك كانت نسبة القتل في تشرين الأول ٢٠٠٠، سبعة وخمسين قتيلا فلسطينيا إلى أربعة قتلى إسرائيليين.[١٠] (الرغبة في موازنة هذه النسبة كانت سببا رئيسا وراء قرار الفلسطينيين استئناف التفجير الانتحاري في العام ٢٠٠١).[١١]

ردّ الفعل العنيف هذا، حسب كاسبيت، لم يكن قد صودق عليه من قبل مجلس الوزراء المصغر، لكنه عكس سياسة قيادة الجيش نفسها. وللتوضيح، ذكر كاسبيت كيف أن نائب وزير الدفاع، إفرايم سنيه، أبلغ رئيس الحكومة إيهود باراك في يأس أنه «بدءاً من رئيس هيئة الأركان، نزولا إلى آخر سيرجنت، ليس هناك من ينفذ سياستك». واستنتج كاسبيت أن: «المستوى السياسي غير قادر على الإطلاق على مراجعة العسكري أو فرض النظام عليه».[١٢]

يتفق يورام بيري، الباحث البارز في العلاقات المدنية الحربية في

موقف المزراحيم في الطبقة الدنيا من الفلسطينيين يشكله عاملان، إضافة إلى القلق الذي سببته الليبرالية: التنافس في سوق العمل، وسياسة الهوية. على مدى جيل، من ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣، عايش المزراحيم تنافسا لصيقا مع الفلسطينيين في سوق العمل الثانوية. نتجت عن ذلك مشاعر خوف وعداء، تجاه الفلسطينيين، مع رغبة عند عديد من المزراحيم، في إبعادهم عن المجتمع ككل و/أو تحديد حقوق المواطنة بجدية، عند من لا يزالون مواطنين.

إسرائيل، جوهريا مع هذا الاستنتاج: « ... المستوى العسكري شريك مساوٍ في العملية السياسية، ويكون في بعض الأوقات أكثر قوة من ذلك». وعن سؤال عما إذا كان الجيش يتحدى سياسة باراك، كما يعتقد كاسبيت، أم أنه في الواقع ينفذها، يبدو بيري أكثر تشكّكا من كاسبيت: «ليس واضحا ما إذا كان سلوك باراك نتيجة لاتفاقه مع السياسات العسكرية المتشددة، أو أنه كان أضعف من أن يفرض إرادته. وأياً كان الجواب، فقد كان واضحا أن باراك تبنى سياسة العسكر خلال معظم تلك الفترة».[١٣] ويجب أن يلاحظ، في هذا السياق، أنه قبل شهور قليلة فقط، وفي أيار ٢٠٠٠، كان باراك قادراً على فرض إرادته على قوات الجيش الإسرائيلي وإجبارها على الانسحاب من جنوب لبنان.

كان السبب الرئيس لدى الجيش لجلد الفلسطينيين بهذه الوحشية المجرمة خلال الانتفاضة الثانية إحباطه المتنامي من احتمال التخلّي عن المناطق المحتلة. منذ العام ١٩٦٧، والجيش الإسرائيلي، رسميا وبشكل فاعل، هو القوة المسيطرة في هذه المناطق. وإدارة الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة تتطلب، إضافة إلى المخابرات والقوات العاملة، بيروقراطية ضخمة للشؤون المدنية، مدعمة بميزانية ضخمة، حيث نشأت وظائف عسكرية كثيرة. التخلي عن السيطرة على هذه المناطق، بمعنى خصخصتها، كان سيعني تقليصا واضحا في العسكر، حتى بمعيار الأعداد الصارمة. وفوق ذلك، فإن إي تقدم نحو السلام، بدءا من السلام مع مصر، جلب معه تخفيضا في النفقات العسكرية التي لها صلة بالجيش، من نقص في العقود العسكرية، إلى انكماش في الجيش العامل.

خلال فترة أوسلو، كان هناك تفكير بإلغاء التكليف، والاتجاه إلى القوة المحترفة، حتى أن خصخصة الوظائف العسكرية الكبرى قد طرحت. وفوق ذلك، فإن هيبة الجيش، وحوافز العمل فيه، واجهت نقصا ملحوظا في تلك الفترة.[١٤] وأخيرا، فإن الجيش كانت له باستمرار علاقات رمزية مع الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة. وكان للمستوطنين موقف في اختيار كبار ضباط الجيش العاملين في المناطق وتسريحهم، وكثير منهم صاروا بأنفسهم ضباطا كبارا. والسؤال عما إذا كان الجيش سيقوم بإجلاء مستوطني الضفة الغربية من المستوطنات، إذا أمرته الحكومة بذلك، يظلّ باستمرار مطروحا في النقاش السياسي.[١٥]

وإذا عدنا الآن إلى معسكر السلام الإسرائيلي، فمن خلال نظرة مباشرة بالمعايير السياسية، ستبدو أسباب تحلله بعد انفجار الانتفاضة الثانية واضحة تماما. إن رواية باراك لما حدث في كامب ديفيد، في تموز ٢٠٠٠، لقيت دعما من حكومة الولايات

عرفات ورابين: ملامسة السلام.

السبب الرئيس لدى الجيش لجلد الفلسطينيين بهذه الوحشية المجرمة خلال الانتفاضة الثانية إحباطه المتنامي من احتمال التخلّي عن المناطق المحتلة. منذ العام ١٩٦٧، والجيش الإسرائيلي، رسميا وبشكل فاعل، هو القوة المسيطرة في هذه المناطق. وإدارة الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة تتطلب، إضافة إلى المخابرات والقوات العاملة، بيروقراطية ضخمة للشؤون المدنية، مدعمة بميزانية ضخمة، حيث نشأت وظائف عسكرية كثيرة. التخلي عن السيطرة على هذه المناطق، بمعنى خصخصتها، كان سيعني تقليصا واضحا في العسكر

المتحدة، كما قبل الرأي العام الإسرائيلي كحقيقة ذلك الزعم أن الفلسطينيين، وعلى رأسهم ياسر عرفات، رفضوا 'العرض الإسرائيلي السخيّ'، ومعه فكرة الحلّ السياسي للصراع. وانفجار الانتفاضة في تشرين الأول ٢٠٠٠، وإلى حدّ أكبر استئناف التفجيرات الانتحارية في آذار ٢٠٠١، (إثر انتخاب أريئيل شارون رئيسا للحكومة)، وطّد فكرة أنه لا يوجد لإسرائيل شريك في السلام في الجانب الفلسطيني. وفي أيلول ٢٠٠١، تمّ تأكيد ادعاء إسرائيل أنها جبهة متقدمة في الحرب الكونية بين الخير والشر، بشكل باهر. [١٦] والدعم الكامل لشارون ونتنياهو من قبل الجمهوريين والديمقراطيين في الإدارة الأميركية منذ ذلك التاريخ محا أيّ دافع سياسي حقيقي للوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

والذي لا يزال بحاجة إلى تفسير، على أي حال، هو صمت مجتمع الأعمال الإسرائيلي في موضوع السلام، رغم معطى 'حصّة السلام' الرائعة التي اكتسبها خلال عملية أوسلو، والأزمة الاقتصادية التي أقحمت فيها إسرائيل بعد تجّدد الأعمال العدائية مع الفلسطينيين. وفي حين يرى أفيشاي إيرليخ أن «مصالح الصناعيين الإسرائيليين لا يخدمها بالضرورة إنهاء الصراع كما يخدمها استمراره وإدارته» [١٧]، فسوف أجادل في أن صمتهم يفسّر بالحرب الأخرى التي توجهها حكومة الليكود ـ الحرب الاقتصادية على كلّ الإسرائيليين ـ التي أفادت مجتمع الأعمال كثيرا.

حتى عودة الليكود إلى السلطة في العام ٢٠٠١، أعيق مشروع تجريد دولة الرفاه الإسرائيلية، بسبب التبعية ونقص العزيمة من ناحية النخبة السياسية، والقلق من احتمال السخط الشعبي الهائل. وطبقا لميخائيل شاليف، فإن «دولة الرفاه ظلت إجمالا بعيدة عن أذى الإصلاحات الليبرالية التي تحوّلت إلى نزعة تتكرر في السياسات الاقتصادية الإسرائيلية منذ الانكماش الناجح في ثمانينيات القرن العشرين» كنتيجة لذلك. وبينما ارتفع معامل جيني للدخل الاقتصادي من ٠ر٤٩٨ في العام ١٩٩٣، إلى ٠ر٥٢٨ في العام ٢٠٠٠، (خصوصا مع الارتفاع الحاد بين ٢٠٠١ [٠ر٥٠٩] و٢٠٠٢)، فإن التفاوت في الدخل المتاح (الذي يشمل ضرائب ومدفوعات متنقلة، إضافة إلى الدخل الاقتصادي) كانت أكثر اعتدالا، وارتفعت من ٠ر٣٣٩ في العام ١٩٩٣ إلى ٠ر٣٥٠ في العام ٢٠٠١ و ٠ر٣٥٧ في العام٢٠٠٢ [١٨].

في بداية الألفية، تسبب انفجار فقاعة الهاي تيك، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، والأكثر أهمية، تحطم عملية أوسلو، في دفع الاقتصاد الإسرائيلي بقوة نحو ركود عميق. وقد نقص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩ر٠٪ في العام ٢٠٠١، و٨ر٠٪ في العام ٢٠٠٢، مع أن استرداداً حدث في العام ٢٠٠٣، بزيادة قدرها ٣ر١٪ في الناتج.

على أي حال، فإن الناتج تقلص بالنسبة لكل فرد في تلك السنوات الثلاث بنسبة ٢ر٣٪ في ٢٠٠١، ٨ر٢٪ في ٢٠٠٢، وبنسبة ٥ر٠٪ المعتدلة في العام ٢٠٠٣. [١٩] وقد ترافق الركود مع زيادة حادة في الإنفاق العسكري خلال الانتفاضة، ما تسبب في استقطاعات من الميزانية تصل تقريبا إلى ٢٠٪. وكان التأثير التراكمي لهذه الاستقطاعات كبيراً على مصالح العمال، وبالتدريج على الطبقة الدنيا.

وقد انخفضت مستويات التوظيف والأجور والحياة النقابية والخدمات الاجتماعية، بينما تآكل الضمان الخاص بخطط التقاعد. وكان ذلك واضحا، من بين أمور أخرى، من واقع أن نسبة العائلات التي يكون دخلها المتاح أقلّ من خط مستوى الفقر (٥٠٪ من متوسط الدخل) ارتفعت من ٧ر١٧٪ في ٢٠٠١ إلى ٣ر٢٠٪ في ٢٠٠٤. [٢٠]

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة مفيدة جدا، على أي حال،

السياسة الاقتصادية الجديدة مفيدة جدا، على أي حال، للطبقات العليا من مجتمع الأعمال، فقد منحتهم تكاليف عمل أقلّ، ومرونة أوسع في سوق العمل، وضرائب أدنى. وكمحصلة، تضاعفت أرباح الشركات الخمس والعشرين، العاملة في بورصة تل أبيب، ثلاث مرات بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، بينما تضاعفت أرباح البنوك الرئيسية بنسبة ٣٥٠٪. وفي العام ٢٠٠٣ كانت رواتب المديرين الكبار في البنوك ٥٠ ضعفا من رواتب أمناء الصندوق لديهم، ومئة ضعف من الحدّ الأدنى للأجور.

للطبقات العليا من مجتمع الأعمال، فقد منحتهم تكاليف عمل أقلّ، ومرونة أوسع في سوق العمل، وضرائب أدنى. وكمحصلة، تضاعفت أرباح الشركات الخمس والعشرين، العاملة في بورصة تل أبيب، ثلاث مرات بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، بينما تضاعفت أرباح البنوك الرئيسية بنسبة ٣٥٠٪. وفي العام ٢٠٠٣ كانت رواتب المديرين الكبار في البنوك ٥٠ ضعفا من رواتب أمناء الصندوق لديهم، ومئة ضعف من الحدّ الأدنى للأجور. [٢١] بمثل هذا الحظّ الاقتصادي السعيد الذي كانت تقدّمه الدولة، لم يكن غريبا ألا يفضّل كبار الرأسماليين عدم تحطيم القارب، وأن يقرروا البقاء صامتين في موضوع السلام.

إن تنامي التفاوت في الدخل وتآكل دولة الرفاه، اللذين أضرّا بالطبقة الوسطى، أحدثا الاحتجاج الاجتماعي في صيف ٢٠١١، الشبيه بالاحتجاجات في عدة دول أخرى، مثل حركة «احتلوا وول ستريت»، في الولايات المتحدة. والاحتجاج التلقائي نجح في تحريك أعداد كبيرة من الناس، لكنه فشل في تشكيل نفسه كحركة مستمرّة من أجل التغيير، أو في إحداث تغيير حقيقي.

أسباب هذا الفشل كانت تنظيمية وسياسية معا. على المستوى التنظيمي كان المحتجون يفتقرون إلى أيديولوجيا متماسكة، وحتى إلى برنامج واضح. في الأساس، عبروا (غالبا) عن حالة الإحباط في الطبقة الوسطى، وطالبوا الحكومة بإجابات، دون أن يقدّموا إجابات من قبلهم. [٢٢] وعندما استجابت الحكومة، نمطيا، بتشكيل لجنة، شكّل المحتجون في موازاتها ـ لجنة تخصّهم. وكما هو متوقع، فإن أيا من تقريري اللجنتين لم يعن الكثير. وسياسيا، تجنب المحتجون التعامل مع أكثر القضايا ضغطا على المجتمع الإسرائيلي ـ وجود أقلية ضخمة (ربما تصل إلى ٤٠٪) في مجال جهاز السيادة الإسرائيلي، تفتقر إلى حقوق المواطنة. وقد بدت المطالبة بالعدل الاجتماعي فارغة، وهي تجيء من أناس يتجاهلون أبرز انتهاك للعدل يحدث في وسطهم. [٢٣]

استنتاج

استخدم أريئيل شارون موضوع تحلل معسكر السلام الإسرائيلي والدعم الأميركي الشامل الذي كان يتمتع به في إعلان حرب مسيّسة ضد الفلسطينيين. [٢٤] وكانت لهذه الحرب قمتان: إعادة احتلال مدن الضفة الغربية في نيسان ٢٠٠٢، وبناء جدار الفصل الذي بدأ في ٢٠٠٣. وفي الحالتين، حدث دعم لسياسة شارون وإغراء لها من قبل الانتحاريين الفلسطينيين.

وإعادة احتلال الضفة الغربية تبعت أكثر شهور الانتفاضة دموية بالنسبة لإسرائيل ـ حيث قتل ١٢٧ إسرائيليا، معظمهم في التفجيرات الانتحارية، في آذار ٢٠٠٢ ـ وكانت تلك التفجيرات حجة، مقبولة دوليا إلى حد كبير، من قبل الرأي العام الإسرائيلي، لبناء الجدار. مع ذلك، فإنه حتى رؤساء الحكومة من الليكود وجدوا أن من الضروري التلويح ببعض الأمل بحلّ سياسيّ للصراع أمام الجمهور الإسرائيلي. ولعل أكثر هذه التلويحات أهمية كان «فك الارتباط» مع غزة، الذي خدع الجمهور الليبرالي في إسرائيل (وفي الخارج) نفسه به، حين صدق أنه إجراء سلميّ. وأدى نتنياهو معادله الخطابي في خطابه في جامعة بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩، والذي قبل فيه حلّ الدولتين لشعبين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ولتلخيص كل ذلك أقول إن المجتمع الإسرائيليّ، منذ الانعطافة الاقتصادية في العام ١٩٨٥، دخل في تحوّلين عميقين: من مجتمع «مشاركةّ» ينادي نسبيا بالمساواة في صراعه مع جيرانه، إلى مجتمع ليبرالي، بعيد جدا عن المناداة بالمساواة، ويبحث عن تهدئة مع الجيران، ويتطلع بعد ذلك إلى أن يصبح مجتمعا متفاوتا أكثر شراسة، ينخرط في حرب مفتوحة مسيسة مع الفلسطينيين. وهذا ما يطرح بالضرورة سؤالا عما إذا كان في المرحلة الوسطى ـ المجتمع الليبرالي، المدني، الباحث عن السلام ـ تطوير أصيل للحقوق الذاتية، أم أنها كانت مجرد محطة ضرورية في عملية تحرير لمجتمع خاص بجبهة استعمارية، في

صراع دائم مع ما تخضع له من قضاياها الطبيعية.

إن الإجابــة عن هذا الســؤال، كما أعتقــد، عليها أن تنتظر مؤرخي المستقبل، مع مزيد من وجهات النظر في هذه التحولات، أكثر مما نملكه الآن.

[مترجم عن الانكليزيـة. ترجمة وليد أبو بكر]

الهوامش:

١ في العام ١٩٩٢، فاز العمل وشقيقته ميرتس معا بستة وخمسين مقعدا في الكنيست.

٢ المقاطع الثلاثة الأولى من هذه الورقة استندت إلى كتاب: Gershon Shafir and Yoav Peled, *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

٣ Michael Shalev, *Labour and the Political Economy in Israel (Oxford: Oxford University Press, 1992)*.

٤ في حزيران ٢٠١٢، أقرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية أن «الحقّ في الصحة لكل المواطنين الإسرائيليين... الذي تأسس وأرسي بقانون الدولة للتأمين الصحي، وأفرغ تدريجياً من مضمونه، على ضوء التآكل المنظم لميزانية صندوق المرضى»(HCJ 8730/03, par. 37 of Justice Jubran›s opinion).

٥ Eva Illouz and Nicholas John, «Global Habitus, Local Stratification, and Symbolic Struggles over Identity: The Case of McDonald's Israel,» *American Behavioral Scientist,* 47:2 (October 2003), pp. 201-229; Uri Ram, «The Big M *McDonald's and the Americanization of the Homeland,» Theory and Criticism 23 (Fall 2003), pp. 179-212 (Hebrew)*.

ولاحظت إيلوز وجون أن اللقاء نفسه للكابينيت الإسرائيلي الذي صادق على اتفاق أوسلو وافق أيضا على تخفيض نسبة الضرائب على البطاطا في ماكدونالد (ص ٢١٥).

٦ Avishai Ehrlich, ‹Palestine, Global Politics and Israeli Judaism,› *Socialist Register* 2003, p. 57.

٧ Dani Filc and Uri Ram, ‹The Rise and Fall (so far) of the Social Protest: A Socio-Political Analysis,› *Theory and Criticism*, 41, forthcoming (Hebrew), p. XX.

٨ Yoav Peled, 'Towards a Redefinition of Jewish Nationalism in Israel? The Enigma of Shas', *Ethnic and Racial Studies,* 21, 1998, pp. 703-727; Yoav Peled, ed., *Shas: The Challenge of Israeliness*, Tel Aviv: Yediot Achronot, 2001 (Hebrew); Yoav Peled «No Arab Jews There: Shas and the Palestinians,» *Palestinian Review of Society and History*, 1, 2006, pp. 112-136 (Arabic); Avishai Ehrlich, «Zionism, Post-Zionism, Anti-Zionism,» in Ephraim Nimni, ed., *The Challenge of Post-Zionism: Alternatives to Fundamentalist Politics in Israel*, London: Zed Books, 2003, pp. 89-90; Sami Shalom Chetrit, *Intra-Jewish Conflict in Israel: White Jews, Black Jews, London: Routledge, 2010*.

٩ المعلومات التي تتعلق بشاس لا تظهر في تقرير آريان المنشور وقدمها لي مشكورا أحد مساعديه، د. رفائيل فينتورا. Cf. Michael Shalev and Gal Levy, «The Winners and Losers of 2003: Ideology, Social Structure and Political Change,» in Asher Arian and Michal Shamir, eds, *The Elections in Israel – 2003*, New Brunswick: Transaction, 2005.

١٠ Ben Kaspit, 'Two Years of the Intifada,» *Maariv* September (6 and 13, 2002, pp. 8-11, 32 and 6-10 of the (Jewish

ملاحق عشية رأس السنة وأيام السبت.

١١ Ehrlich, ‹Palestine, Global Politics and Israeli Judaism,› p. 66.

١٢ Kaspit, 'Two Years', pp. ٢–٣ من نسخــة الانترنــت فــي www.maariv.co.il

١٣ Yoram Peri, 'The Israeli Military and Israel's Palestinian Policy: From Oslo to the Al Aqsa Intifada', Washington, D.C.: US Institute of Peace, 2002, pp. 13, 35; see also pp. 32-35.

١٤ Yoram Peri, 'Civil-Military Relations in Israel in Crisis', in Daniel Maman, Eyal Ben-Ari and Zeev Rosenhek, eds., *Military, State, and Society in Israel*, New Brunswick: Transaction, 2001, pp. 107-136.

١٥ روي أن الحاخامات الذين يعظون ضدّ إخلاء المستوطنات يدعون من قبل الجيش الإسرائيلي لإلقاء المحاضرات على الجنود. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4247341,00.html، ٢٧ حزيران ٢٠١٢.

١٦ Ehrlich, ‹Palestine, Global Politics and Israeli Judaism,› p. 67.

١٧ Ehrlich, ‹Palestine, Global Politics and Israeli Judaism,› p. 57.

١٨ Michael Shalev, 'Placing Class Politics in Context: Why is Israel›s Welfare State so Consensual?' ورقة قدمت في مؤتمر 'Changing European Societies – the Role for Social Policy', Copenhagen, 13-15 November 2003, p. 20 n.14; Shlomo Swirski and Etty Konnor-Attias, *Social Report – 2003*, Tel Aviv: Adva Center (Hebrew), pp. 7, 13; Asher Arian, David Nachmias, Doron Navot and Dnielle Shani, *Democracy in Israel: 2003 Follow Up Report, «Democracy Index» Project,* Jerusalem: The Israel Democracy Institute, 2003 (Hebrew), p. 83.

١٩ http://trade.walla.co.il, 16 March 2004.

٢٠ Swirski and Konnor-Attias Social Report – 2011, p. 22.

٢١ Rami Kaplan, www.hevra.org.il, April 7, 2004.

٢٢ عن معارضة أن تفرض حركة الاحتلال أوامر قاسية على الدولة، انظر
Samuel Farber, «The Art of Demanding,» *Jacobin* 7/8, September 7, 2012.

٢٣ Filc and Ram, ‹The Rise and Fall of the Social Protest».

٢٤ Baruch Kimmerling, *Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians*, London: Verso, 2003.